جامعة أحمد دراية – أدرار
كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

# ادارة القروض المصرفية و كيفية التحكم في خطر عدم التسديد

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

الفترة ما بين 20/06/2020 الى غاية 20/08/2020

★ إعداد الطالبتين:

-✍ عامر فتيحة

-✍ غيتاوي اسماء

★إشراف الدكتور:

بوكار عبد العزيز

| | | |
|---|---|---|
| مصطفاوي سفيان | استاذ محاضر أ | رئيساً |
| بوكار عبد العزيـــز | استاذ محاضر أ | مشـــــرفاً |
| بلال بوجمعة | استاذ التعليم العالي | مناقشاً |

الموسم الجامعي: 2019-2020

# شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أفصح من نطق بالضاد

وبعد . . .

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً و آخراً

إن عملنا هذا لهو ثمرة مجهود حاولنا فيه أن نتميز بالإتقان والدقة قدر المستطاع

رغم ما عانيناه من مشقة وصعوبة نسأل الله العلي أن يرقى للمستوى المطلوب .

ومن تمام شكرنا لله عز وجل أن نشكر أهل العلم والعزم ونعترف بجهدهم، نتوجه

بجزيل الشكر إلى أستاذنا القدير الدكتور" بوكار عبد العزيز"

منا جزيل الشكر والعرفان

ولا يسعنا في الاخير إلا أن نشكر كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد دراية

أدرار

# إهـــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذه الثمرة ،ثمرة النجاح فأسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجه الله ويوفقنا في حياتنا .

أهدي عملي هذا إلى من أشرقت البشرية بنوره وأنارت بعد الظلام محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من غمرني بدفئهما وحنانهما وأناروا دربي وفتحوا لي أبواب العلم والمعرفة وبعثوا في نفسي الصبر والتفاؤل والأمل للمضي قدما في تحقيق أحلامي والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما .

إلى رمز السعادة إلى سندي ورفيقي في الحياة زوجي العزيز حفظه الله وأنار دربه ووفقه للخير .

إلى البراءة وينبوع السعادة ابني الغالي فيصل وإخوانه من بعده .

إلى إخواني وأخوتي كل بأسمه خضراء،مبروكة ،عبد الكريم،لطيفة،عبد القادر ،إلى عائلة عامر كل باسمه،وعائلة زوجي حيدي. الى من كان سندا وعونا فيهذا العمل زميلتي أسماء.

إلى من درست أنمت معهم مشواري الدراسي من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

فتيحة

# إهـــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

" إلى من تغنى الشاعر بذكراها "

" وجعلت الجنة تحت قدماها أمي رحمة الله عليها"

"إلى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير "

أبي أدامه الله فخرا واعتزازا لي

" إلى سندي ورفيق دربي "

" زوجي الغالي حفظه الله ورعاه"

"إلى أمي الثانية "

إلى رمز البراءة وينبوع السعادة فلذة كبدي إيمان

"إلى أخي العزيز "

إلى أخواتي كل واحدة باسمها "إلى أخواتي التي لم تلدهن أمي

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى رفيقتي في هذا العمل "فتحيـــة"

أسماء

## فهرس المحتويات


| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| الاهداء | |
| الشكر والعرفان | |
| قائمة الجدوال | |
| قائمة الاشكال | |
| مقدمة | أ ب،ج |
| **الفصل الأول :عموميات حول إدارة القروض المصرفية وخطر عدم التسديد** | |
| تمهيد الفصل | 5 |
| المبحث الأول : مفاهيم عامة حول إدارة القروض المصرفية وخطر عدم التسديد | 6 |
| المطلب الأول : مفاهيم عامة حول القروض المصرفية | 6 |
| الفرع الأول : مفهوم القروض المصرفية وأهميتها | 6 |
| الفرع الثاني : أنواع القروض وإجراءات منحه | 8 |
| المطلب الثاني : عموميات حول خطر عدم التسديد | 12 |
| الفرع الأول : مفهوم خطر عدم التسديد | 13 |
| الفرع الثاني : مصادر خطر عدم التسديد | 15 |
| الفرع الثالث : تقييم لجنة بازال 1 للمخاطرا لإئتمانية | 16 |
| المطلب الأول :الدراسات الوطنية | 20 |
| المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات | 23 |
| الفرع الأول :أوجه التشابه | 23 |
| الفرع الثاني : أوجه الاختلاف | 24 |

| | |
|---|---|
| **خلاصة الفصل** | **25** |
| **الفصل الثاني :دراسة حالة قرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار** | |
| تمهيد الفصل | 27 |
| المبحث الأول :تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار | 28 |
| المطلب الأول :لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار | 28 |
| الفرع الأول:النشأة | 28 |
| الفرع الثاني :التعريف | 29 |
| المطلب الثاني :الأهمية والأهداف | 29 |
| الفرع الاول :المهام | 30 |
| الفرع الثاني:شرح الهيكل التنظيمي | 32 |
| المبحث الثاني:تقنيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار لدراسة ملف القروض | 36 |
| المطلب الأول:إجراءات إدارة القروض لمخاطر عدم السداد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 36 |
| الفرع الأول:إجراءات قبل وبعد منح الإئتمان | 36 |
| الفرع الثاني:دراسة إستباقية لتدنية مخاطر السداد | 37 |
| المطلب الثاني:دراسة حالة مجموعة من القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار | 40 |
| الفرع الأول: دراسة حالة قرض في إطارالتأمين على البطالة "قرض تم إرجاعه 100% | 40 |
| الفرع الثاني:دراسة حالة قرض تم إرجاعه بنسبة 70 % | 43 |
| الفرع الثالث:دراسة قرض في إطار التأمين على البطالة(قرض لم يتم إرجاعه) | 45 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل | 48 |
| خاتمة | 49 |
| قائمة المصادر والمراجع | 52 |
| الملخص | / |

## فهرس الجدول


| الرقم | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول يوضح احتياطات استباقية عند تقديم القرض لتدنية المخاطر | 40 |
| 02 | جدول يوضح طبيعة المقتنيات لقرض تم ارجاعه100% | 47 |
| 03 | جدول يوضح طبيعة المقتنيات لقرض تم ارجاعه70% | 43 |


## فهرس الأشكال


| الرقم | الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية والتنمية الريفية بأدرار(BADR) | 32 |

تمهيد:

عرف الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي خاصة لما له دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، ويشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، وهدف أي دولة هو تعزيز مكانتها الدولية وذلك من خلال تطوير الاقتصاد، مما أوجب على الدول العناية بالجهاز المصرفي لأهميته البالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية،لذلك يمكن القول بان اوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي تتمثل في منح القروض بأنواعها وفقا لإجراءات ومعايير محكمة يتبعها البنك.

اقدام بنك على منح قروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة الذي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية بمختلف انواعها وذلك حتى يتفادى كل انواع المخاطر وما ينجز عنها من خسائر مادية او عينية .

لكن من جهة أخرى تتعرض البنوك لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض والمتمثلة في عدم السداد وكيفية استرجاع هذه الاموال المقرضة عند حلول اجال استحقاقها، مما ادى الى دخول البنك في مجال التعثر المالي حيث بلغ الاستيلاء على اموال المصرف التي تمكن العملاء فيها من الحصول على قروض كبيرة ،وبضمانات وهمية او غير كافية ، مما أدى الى تعرض المصارف الى متاعب ائتمانية لدرجة فقدانها كيانها وثقتها من طرف المتعاملين معها وعليه يعتبر التحصيل المصرفي للقروض اكبر ما يشغل مسؤولية البنك الذي تعددت محاولتهم في بذل مجهودات خاصة للخروج من هذه الازمة .

الاشكالية :

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

**كيف يمكن أن تساهم إدارة القروض المصرفية في التحكم في خطر عدم التسديد ؟**

تندرج ضمن هذه الاشكالية اسئلة فرعية أهمها :

الأسئلة الفرعية:

1ما هي القروض المصرفية وما أهميتها ؟

2. هل يمكن التحكم في خطر عدم تسديد للقروض من خلال ادارة فعالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار ؟

3. ماهي الآليات التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار لتقليل من مخاطر عدم السداد؟

وللاجابة على هذه الاسئلة اعتمدنا على الفرضيات التالية :

الفرضيات:

1. تعتبر القروض المصرفية النشاط الرئيسي للبنوك لأهميتها البالغة في الإقتصاد المحلي والعالمي.

2. يمكن لإدارة القروض أن تتحكم في خطر عدم التسديد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

. لا يمكن لإدارة القروض المصرفية أن تتحكم في خطر عدم التسديد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

3. من بين الآليات التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار لتقليل من مخاطر عدم السداد هي المتابعة القضائية.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول بإعتباره عصب الحياة الاقتصادية ،ويعتبر موضوع القروض المصرفية من أهم المواضيع التي طرحت في مجالات البحث والنقاش في القطاع المصرفي والمالي .خاصة بعد أن شهد العالم أزمة مالية حادة وكانت القروض المصرفية أحد العوامل التي ساهمت في انتشارها ،ومن هنا جاءت الدراسة لتسلط الضوء على واقع القروض المصرفية في البنوك التجارية في الجزائر وتأثيرها على أداء هذه الأخيرة في محاولة لإيجاد أساليب عملية لمعالجة هذه المشكلة.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الاهداف أهمها :

. معرفة مدى مساهمة بنك التنمية الفلاحة الريفية في التقليل او الحد من خطر التسديد

. توسيع المعرفة على أهم الاخطار التي يمكن ان تنتج عن عملية منح القروض ، كيفية الرقابة عليها ومواجهتها في حالة تحققها

. السعي للإجابة على الاسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة .

دوافع اختيار الموضوع:

معرفة دور ونشاط ادارة القروض المصرفية وإدارتها للمخاطر الائتمانية (خطر عدم التسديد )في الحياة الاقتصادية

التعرف على اوجه القصور على القرارات الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

. التطلع أكثر على أهم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار وكيفية التصدي لها

حدود الدراسة :

البعد الموضوعي: القاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة

القروض المصرفية وأهم المخاطر المعرضة لها (خطر عدم التسديد)

البعد المكاني :دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار.

البعد الزمني :للفترة مابين 2016 .2020

المنهج المتبع :اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف ادارة القروض المصرفية وخطر عدم التسديد من خلال (التعريف، ،الاهمية ،الاهداف .)والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ودراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار.

صعوبات البحث :

. أغلب وثائق مكان التربص تعتبر من الأسرار الإدارية يصعب الإطلاع عليها.

. صعوبة الحصول على الموافقة من طرف البنك.

تقسيم العمل : لقد قسمنا العمل الى فصلين وهي كالأتي :

تناولنا في الفصل الاول مفاهيم عامة حول القروض المصرفية وأنواعها والإجراءات الواجب اتخذها عند منح القروض وكذا عموميات حول خطر عدم التسديد ومصادره والدراسات السابقة الخاصة بالموضوع

أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

# الفصل الأول
# عموميات حول إدارة القروض المصرفية وخطر عدم التسديد

**تمهيد الفصل:**

تعد البنوك شريان الحياة الاقتصادية والمحفز للأنشطة المختلفة ،لما تقوم به من امتصاص للموارد المالية من وحدات النقد الفائض ومن تم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في تمويل عملياتها

واقدام البنك على منح قروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية لمختلف انواعها ،وذلك حتى يتفادى كل انواع المخاطر وما ينجز عنها من خسائر مادية او عينية .

لكن عمليات منح القروض لا تخلو من المخاطر التي قد تنجز عنه صعوبات تحصيل امواله من المقترضين وكيفية استرجاعها عند حلول اجال استحقاقها

وللإطلاع بأكثر دقة وتفصيل فمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين

المبحث الاول:مفاهيم عامة حول القروض المصرفية وخطر عدم التسديد

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول إدارة القروض المصرفية**

إدا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الاموال.

وعمليات الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسة التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها .لدلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة .

**المطلب الأول :مفاهيم عامة حول القروض المصرفية**

**هناك عدة تعار يف للقروض المصرفية نذكر منها ما يلي:**

**1. سياسة مجلس الإدارة :**

يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض، ويوضح ا نواع القروض التي يمنحه البنك ، وحالها والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان وسلطة المديرين في منح القروض وأعضاء لجنة القروض المصرفية ،ويراقب المجلس هده السياسة الموضوعة ،كما تشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين عليه.[1]

**2. السياسة الإقراضية**

**1مفهومها:**

وهي تلك السياسة التي ترسمها الادارة العليا للمصرف والمتمثلة في إدارة المصرف، والتي يتقرر فيها مجالات إستخدام الأموال ،ضمن القواعد والأسس الموضوعية،ويجب أن تكون هده السياسة مكتوبة لأن تدوين السياسة يؤدي إلى سهولة إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض و نوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض

وتهدف سياسة الاقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها .

. سلامة القروض التي يمنحها المصرف ؛

. تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عا ئد مرض؛

. تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في مراحلها كافة؛ [2]

**الفرع الأول:مفهوم القروض المصرفية وأهميتها**

**أولا:مفهوم القروض المصرفية**

**تعريف الأول:** ان القروض هي اساس النشاط البنكي فهي تجارته وموضوع عمله .وقد يوزع البنك قروضا يحتمل تمويلها غيره(البنك المركزي بصفته المقرض الاخير ) فهو فعل الثقة يضم تبادل خدمتين

[1] مهند حنا نقولا عيسى،إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ،عمان دار ،دار الراية،2010،ص 49.

[2] رضا صاحب آبو حمد آل علي،إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،در الفكر ،عمان،2002،ص220.

متباعدتين في الوقت :فهو تقديم اموال مقابل الوعد بالسداد مع فائدة معينة تغطي عمليتين اساسيتين :الفارق الزمني والخطر.[1]

**تعريف الثاني:** تعتبر القروض اتفاقا بين المصرف والمقترض على قيام الاول بإقراض الاخير مبلغا معينا من المال، لمدة معينة بسداده بعدها دفعة واحدة او على اقساط وقد يكون ائتمان على شكل حساب جاري مدين ،كتسهيل ائتماني من المصرف الى عميل ما ،اذ يمكن تعريف عملية الاقراض "الائتمان"في المصرف (بأنها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها،والعمولات المستحقة عليها ، والمصاريف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة ،ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون اية خسائر .[2]

**تعريف الثالث:** ان القروض هي من افعال الثقة بين الافراد .ويتجسد القرض في ذالك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما الدائن (ويتمثل هذا الشخص في القروض المصرفية في البنك ذاته )بمنح اموال، بضاعة ،نقود الى شخص اخر هو المدين او يعده بمنحها اياه او يلتزم بضمانه امام الاخرين وذالك مقابل ثمن تعويض هو الفائدة . ويتضمن القرض الذي يعطي هي اصلا محددة في الزمن ،الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة اوعلى أقساط في تواريخ محددة ، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد الأموال في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر ،وينطوي هدا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الأئتمانية، ويحتوي على مفهوم الأئتمان والسلفيات ،حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية .

ووظيفة للاقراض هي الآلية التي يتم بها تحقيق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهي من اهم وظائف البنوك التجارية .[3]

**ثانيا:أهمية القروض المصرفية**

. تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الدي تعتمد عليه البنوك من الحصول على إراداته اد تمثل الجانب الاكبر من إستخداماته ولدالك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة من أموالها العاملة .

. أن إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد

[1] بخراز يعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون الجزائر ،ط3،2005،ص 108.

[2] خالد وهيب الروي،العمليات المصرفية الخارجية،عمان،دار المناهج للنشر والتوزيع 2009،ص 52.

[3] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر،ط 7،2010،ص 55.

والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك فاظ البنك وتدبير وتنظيم وفر ملائم من الأرباح مع إمكانية إحتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء .

. تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق النقود والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع ) ،وتلعب القروض دورا ها في تمويل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات

. تساعد القروض الوسطاء . تجار الجملة والتجزئة . في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.[1]

اهمية القرض بالنسبة للاقتصاد

يؤدي القرض دورا كبيرا في زيادة كفاءة تخصيص الموارد الانتاجية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك او في مجال الانتاج ،ففي مجال الاستهلاك نجد ان الاقراض يساعد المستهلكين على اعداد رسم خطط إنفاقهم الاستهلاكي خلال الزمن بالطريقة التي تحقق لهم اقصى اشباع ممكن خصوصا ادا احسن القرض استغلال التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها ، وفي مجال الإنتاج نجد ان السمة الاساسية للإنتاج الحديث في التركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ويتضمن تركز رؤوس الأموال ازدياد حجم كل المشروعات .تساعد القروض في استحداث قدر من وسائل الدفع الى جانب النقود القانونية ويتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.

**اهمية القرض بالنسبة للمقترض**

. كلفة الحصول على القروض من المصاريف تكون أقل قياسا من تكلفة الإقراض من الجهات المالية الاخرى وخاصة بما يتعلق بالقروض الطويلة

يخفف الإقراض الكثير من الصعوبات التي تعترض المؤسسات خاصة الصغيرة و الحديثة في الحصول على الإئتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الاخرى .[2]

**الفرع الثاني :أنواع القروض المصرفية وإجراءات منحها**

**أولا: أنواع القروض المصرفية**

توجد تصنيفات متعددة لأنواع القروض ، إذ يمكن تصنيف القروض من حيث الغرض ، ومن حيث المدة ومن حيث القطاع ، ومن حيث الضمانات المقدمة كما يلي:

أ)قروض من حيث الغرض وتنقسم الى عدة أنواع اهمها :

[1] مهند حنا نقولا عيسى،إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية،عمان دار الراية 2010 ،ص 43.

[2] قاسيمي آسيا،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم لبقروض في البنك ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستر في علوم التسيير،جامعة بومرداس،2009.

**1. قروض استهلاكية:**

وهي قروض تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ،ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته ، وتقدم ضمانات مقابلها مثل ،تحويل الموظف لراتبه إلى البنك ، وضمان شخصي آخر ،أوراق مالية رهن عقاري .[1]

**2. قروض إنتاجية :**

وهي تلك القروض التي يكون الغرض نمن استخدامها انتاجيا اي لغرض الانتاج او زيادة المبيعات كشراء مواد الخام او شراء الات لتدعيم الطاقة الانتاجية للشركة وتشجيع البنوك المركزية عادة المصاريف التجارية على إعطاء قروض لاغراض إنتاجية ،لان ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني .

**ب) قروض من حيث القطاعات الاقتصادية وتنقسم الى عدة انواع وهي:**

**1. قروض عقارية :**

تمنح القروض العقارية للافراد والمشروعات لتمويل شراء أرض أو بنائها أو شراء مبنى ، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة قد تصل الى أكثر من خمسة عشرة سنة ، وغالبا ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه او بناية ، وتقوم المصاريف المتخصصة (المصرف العقاري)بتقديم هذا النوع من القروض.

**2- قروض صناعية:**

وهي القروض التي يطلبها الحرفين والمصانع،ويتم منحها لآجال متوسطة او طويلة ،وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقرضة ، وتقوم المصاف الصناعية بهذه المهمة .

**3. القروض الزراعية:**

تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها والقروض الزراعية هي تلك التي تقدم للمزارعين لشراء بذور او أسمدة او غيرها وتمنح لآجال قصيرة أقل من سنة حسب الموسم .[2]

**ج) قروض من حيث نوع الضمان:**

يعد الضمان الوسيلة التي تعطي المصرف تأمينا ضد مخاطر عدم السداد ، إذ أنه يساعد المصرف على إستلام حقوقه في القرض عندما يعجز الزبون عن سداده ، وتقسم القروض في هذا المجال الى قسمين رئيسين.

[1] مهند حنا نقولا عيسى،مرجع سبق ذكره،ص 53.

[2] رضا صاحب آبو حمد،إدارة المصارف مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره،ص 217.

**1)قروض بدون ضمانات**

قد يمنح المصرف قرضا لاحد زبائنه الجدد دون أي نوع من الضمانات ، وذلك اعتمادا على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي ، ولا ينبغي التوسع في منح القروض دون ضمان (على المكشوف)،اذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد ، او الاحتفاظ بزبون جديد إلا انه في أي حالة من الحالات لا يحبد ان يكون القرض دون ضمان بمبالغ كبيرة .ومن المستحسن ان لا تقدم ادارة المصرف الرشيدة على منح القروض على المكشوف في كل الظروف لما يلحق بسلامة مثل هذه القروض من مخاطر مصرفية جسيمة .[1]

**2)قروض بضمانات:**

وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية او شخصية وبالتالي تنقسم الى :

*قروض بضمان شخصي ، وتمنح دون ضمان عيني ،بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

*قروض بضمان عيني ،وقد تكون قروض بضمان بضائع , تودع لدى البنك كتامين للقرض او قروض بضمان الاوراق المالية ، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها ان تكون جيدة وسهلة التداول .او قروض بضمان كمبيالات،وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالاشخاص الذين يتعامل معهم العميل، وهناك قروض بضمان وثائق التأمين ،وقروض بضمان الودائع لأجل وشهادات الايداع و الاستثمار.

واهم ما ينظر اليه المصرفي عند منحه قرضا مضمونا هو ما يعرف ب "الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الاصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.[2]

**د) قروض من حيث المدة :**

يمكن تصنيفها حسب مدتها : قروض الاستغلال (قصيرة الأجل ) قروض الاستثمار (قروض متوسطة وطويلة الآجل )

. **قروض الاستغلال (قروض قصيرة الآجل ):** وهي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة ، والتي لا تتعدى في الغالب أثنتا عشرة شهرا . وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال .وتستخدم هذه القروض في العادة لغرض التموين ، التخزين ، الإنتاج التوزيع.... وجني المحصول .

**قروض الاستثمار (قروض متوسطة وطويلة الآجل ):** وهي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة .وهي تهدف للحصول اما على وسائل الانتاج ومعداته ،واما على عقارات مثل الاراضي والمباني الصناعية و التجارية والإدارية . وبالتالي هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد اكبر في المستقبل.[3]

---

[1] رضا صاحب بو حمد،إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،مرجع سبق ذكره،ص 218.

[2] مهند حنا نقولا عيسى،مرجع سبق ذكره،ص 56.

[3] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،الطبعة 7 ،2010،ص 57 .74 .

**قروض متوسطة الأجل** توجه لتمويل الاستثمارات التي لايتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الانتاج بصفة عامة.

قروض طويلة الاجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات فوق في الغالب سبع سنوات ، ويمكن أن تمتد أحيانا الى غاية عشرين سنة مثل ا لحصول على عقارات ( أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهينة....)

**ثانيا : اجراءات منح القروض**

تقوم المصاريف الكبيرة بتحديد اجراءات منح القروض كتابة لكي تكون بمثابة اطار عام يرشد موظفي قسم القروض الى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الإقراضية ، أما المصاريف غير المنظمة ،فقد تكون لديها إجراءات محددك غير مكتوبة ، ويقوم الموظفون بتنفيذها هذا وقد تمر عملية منح القروض بعدة إجراءات اهمها:

**1. دراسة طلبات الإقراض:**

عندما يقوم الزبون بتعبئة طلب الإقراض وفقا المعد من قبل المصرف فإنه يقوم بتقديمه إلى قسم القروض الدراسة عليه وخاصة من حيث العرض من القرض ,وفترته وجدول السندات .

وقد يستدعي الأمر لإجراء أكثر من مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الاقتراض ,أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي المصرف إلى مقر الزبون طلبي الإقراض.

**2 . تحليل المركز المالي للزبون :**

يتم تحليل المركز المالي للزبون طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية أو تحليلها لفترات قد تعمل إلى ثلاثة سنوات أو أكثر ,وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للزبون للقيام بدراسة بعض النسب , والمعدلات كنسب السيولة و الربحية , و النشاط ,و نسب المديونية .

**3 . الاستفسار عن مقدم الطلب :**

حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض إما من الأقسام الداخلية في المصرف أو من خلال عقد اجتماعات مع الزبون أو من خلال مصاريف والبنك المركزي .

**4_- التفاوض مع الزبون:**

بعد دراسة المعلومات المجتمعة عن طبيعة القرض ومقدم الطلب للاقتراض يقوم المصرف بعقد مع الزبون على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض, و كيفية الصرف بسدد القرض و الضمانات التي يحتاج إليها المصرف و سعر الفائدة .[1]

**5- الضمان التكميلي:**

لهذا الإجراء يقوم المصرف بطلب من الزبائن لتقديم ضمانات و مستندات التي تثبت لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات .

**6- توقيع عقد العرض :**

يتفق الطرفان( المصرف طلب القرض ) على شروط التعاقد و بنود التفاوض بينهما إذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد أو اتفاقية بينهما تضمن هذه الشروط.

**7- صرف قيمة القرض :**

بعد توقيع عقد القرض بين المصرف و الزبون يقوم المصرف بوضع قيمة قرض تحت تصرف الزبون كلياً, حيث يكون من حق الزبون سحب كل المبلغ أو جزء منه .

**8- سداد القرض و متابعته :**

يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته وفقاً لجدول السداد المبيّنة في عقد القرض الموقع بينه وبين الزبون .

ولضمان متابعة عملية سداد القرض فإنه من الضروري فتح ملف لكل زبون يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض وأنّ دور المصرف لا ينتهي عند منح القرض بل أنّه يمتد ليشمل كذلك متابعة القرض و التأكد من تسديده في الأوقات المحددة .[2]

**المطلب الثاني: عموميات حول خطر عدم التسديد**

**الفرع الأول : اولا. مفهوم الخطر**

يمكن تعريف الخطر لغة واصطلاحا

**أ . لغة** :كلمة مخطر مستمدة من المصطلح اللاتيني (resecar)والذي يعني الانقطاع في التوازن وحدوث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا .

**ب . اصطلاحا:**هو عبارة عن الالتزام الذي يحمل في طياته الربحية وعدم التأكد المرفقين باحتمال حدوث النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة .

*فالمخطر إذن حدث غير منتظرا أقل تأكيدا والذي من شأنه التأثير على الأفراد والمؤسسات وكذا* التغيير في نتائجها وذمتها.

[1] رضا صاحب آبو حمد،إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،دار الفكر. عمان،2002،ص 229.228 .

[2] رضا صاحب آبو حمد،مرجع سبق ذكره، ص 229.

فمخاطر ة أو خطر ومخطر هي مرادفات نفسها لمعنى واحد ,وهو تخلف العملاء عن الدفع أي عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ,ويتولد العجز عن التسديد في مبلغ المقرض ولمخاطرة القرض أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة .[1]

**ثانيا- تعريف المخاطر الائتمانية :**

تتحدد المخاطرة الائتمانية من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض ,هذا التعريف البسيط يخفي عدة مخاطر أساسية فكمية المخاطرة هي الرصيد المعلق للمقترض وجودة المخاطرة تنتج من كل فرص حدوث العجز عن السداد ومن الضمانات التي تقلل الخسارة في حالة العجز عن ,والمبلغ المعرض للمخاطرة هو الرصيد المعلق في تاريخ العجز عن السداد و يختلف عن الخسارة في حالة العجز عن السداد بسبب الإسترجاعات المحتملة و تلك تتوقف على أي محققة للمخاطر الائتمانية مثل الضمانات , ومن هنا يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى ثلاثة مخاطر العجز عن السداد , مخاطر التعرض و مخاطر الاسترجاع .

**01 . مخاطر العجز عن السداد :**

مخاطر العجز عن السداد هي احتمالية حدوث عجز عن السداد وحدث العجز عن السداد يجب أن يعرف ثم يتم استعراض البدائل الممكن استخدامها لتقدير إحتما ليتها .

**أ: تعريف خطر عدم التسديد :**

هو خطر ناتج عن التزام البنك بتمويل زبون بعد ذالك يصبح غير قادر على التسديد إذا يعتبر من أسوء صور المخاطر التي يتعرض لها البنك لأنها الأكثر ضررا والأصعب ترقياً,يواجه البنك هذه المخاطر عندما يتأكد من عدم استرجاع تمويلات أخرى,لإعادة التوازن في الخزينة لتغطية طلبات العملاء الذين يردون أموالهم عند الحاجة إليها .

وقد تكون مصدرا ومنبع هذا الخطر يكون داخليا (خاصا) بالزبون او قد يكون خارجيا (خارج عن نطاق الزبون )

**ب . تعريف العجز عن السداد:**

هناك عدة تعريفات محتملة للعجز عن السداد :تفويت التزام بالدفع ,خرق اتفاق ما ,والدخول في إجراء قانوني ,ويتم الاعلان عن العجز عن الدفع عندما لا يتم سداد مبالغ مجدولة في مواعيده لفترة اقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد ,وخرق اتفاق ما ,وهو يؤدي عادة إلى حدوث تفاوض ,رغم أن بعض خالات العجز الفني عن السداد لا تهدد بقاء المقترض بالضرورة ,ومع ذالك فإن بعض الاتفاقيات يمكن أن تؤدي أيضا إلى الدفع الفوري إلى كافات الديون المعلقة ,وبدون التنازلات الممنوحة من جانب المقرض في مثل هذه الأحوال ,يكون المقترض مفلسا فعليا لأنه لايمكن أن ينجو من سداد كل الأموال المقترضة .

[1] قاسيمي آسيا ،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في ا لبنك (حالة القرض الشعبي الجزائري ) مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير جامعة بومرداس،2009،ص

**ج . احتمالية العجز عن السداد :** تقاس مخاطرة العجز عن السداد بواسطة احتمالية أن يحدث عدم السداد أثناء فترة زمنية معينة ,وتتوقف مخاطرة العجز عن السداد على المركز الائتماني للمقترض على عوامل عديدة مثل : النظرة المستقبلية السوقية ,حجم الشركة ,عواملها التنافسية ونوعية الإدارة وحملة الأسهم .

ولا يمكن قياس احتمالية العجز عن السداد بشكل مباشر ,ويمكن استخدام الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد ,ويمكن جمع مثل هذه البيانات داخليا أو الحصول عليها من وكالات التقدير ,أو من سلطات المركزية .[1]

**02. مخاطرة التعرض للمخاطرة (الانكشاف):**

تتولد مخاطرة التعرض بواسطة عدم التأكد السائد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة ,وبالنسبة لبعض التسهيلات لا يكون هناك مخاطرة تعرض تقريبا .

ويتم سداد الائتمان المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدي بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معلومة مسبقا باستثناء حالة الدفع المسبق , وبالنسبة لكل خطوط الائتمان التي يكون لها جدول زمني للدفع المسبق , يمكن اعتبار مخاطرة التعرض صغيرة أو ثانوية .

**03. مخاطرة الاسترداد :**

إن الإستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها , وهي تتوقف على نوعية العجز وعوامل عديدة.

مثل : الضمانات المستلمة من المقترض النوعية ,التي يمكن أن تكون ضمان أو ضمانات طرف ثالث , والسياق الموجود وقت العجز عن السداد .

[1] مهند حنا نفولا عيسى ،إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية عمان دار الراية ،2010،ص 93.

**الفرع الثاني: مصادر خطر عدم السداد (الخارجية و الداخلية).**

**أولا : ا لمصادر الخارجية :**

تتعلق المصادر الخارجية بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد أو بقطاع, أو نشاط الشخص حيث تنقسم مخاطر المصادر الخارجية إلى :

**1 . المخاطر العامة :**

وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعته وظروف المؤسسة المقترضة وهي متداخلة و تضم مخاطرة التضخم, ومخاطرة الدورات التجارية ,ومخاطرة السوق ومخاطرة الاقتصاد ككل .

المخاطر التامة يصعب التحكم فيها بالمقارنة مع المخاطر الخاصة ومن حيث الوسائل مثل خطر الدورات التجارية يتحكم فيه من خلال تقديم بعض الرهونات أو ضمان طرف ثالث للعقد .

**2 . المخاطر المهنية :**

ترتبط هذه المخاطر بالتطور الحاصل للعوامل والشروط التي تتحكم في نشاط فرع معين من الفروع ,وكذا التحول غير شروط الاستغلال وطرق الإنتاج الناتجة مثل ظهور منتجات بديلة بأسعار أقل (التطور التكنولوجي الذي يؤثر كثيرا على الحالة المهنية لذالك تلعب المعلومات دورا في معرفة تطلعات مهنية معينة , وتضمن أن المؤسسة تستعمل وسائل وتقنيات أكثر تطورا ) والتذبذبات التي يمكن أن تأتي في إطار تغير أسعار التموين بالنسبة للقاطاعات المترابطة أساسا بأسعار المواد الأولية و الطاقوية (الكاكاو القطن البترول )فانخفاض الأسعار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة المخزون والصناعات المرتبطة بها كما أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المديونية وهذا يؤدي إلى اختناق هذه المؤسسة.

**ثانيا :مصادر داخلية(المخاطر الخاصة ) :**

المخاطر الخاصة هي المخاطر المرتبطة بالزبون (المقترض ) ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

**1 . مخاطر خاصة بالزبون نفسه :**

يرتبط هذا الخطر بكفاءة وقدرة مسير المؤسسة المقرضة ,حيث أن سمعة أي مؤسسة تتحدد في شخصية مسيريها الذين يمكن الحكم عليهم من خلال كفاءتهم في التسيير.

**2 . مخاطر خاصة بعملية الائتمان :**

وينجم عن هذا الخطر عند وجود اختلال بين قيمته ,ومدته ,وغرضه, لكي نتجنب الخطر يجب أن يتوافق مدة القرض مع غرض استخدامه ,فإذا منح القرض لغرض من الأغراض المشار إليها فيجب تحديد المدة ومعاد تسديد الأقساط لتأكد من وجود المبالغ اللازمة لسداد في تاريخ الاستحقاق .[1]

[1] قاسيمي آسيا ،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك (حالة القرض الشعبي الجزائري )مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير جامعة بومرداس،2009،ص

**3 . مخاطر الوضعية المالية :**[1]

المخاطر المالية متعلقة بالدرجة الأولى بالوضعية المالية للمقترض والأسباب التي أدنت بالمؤسسة إلى للجوء إلى البنك لطلب القرض أي سبب نقص الموارد المالية ,فهذا راجع إلى نقص الاتفاقات أو أن المؤسسة ليس لها رأس مال العامل اللازم لممارسة نشاطها بصفة جيدة .[2]

**ثالثا: تقييم المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل :**

ان التحديات التي تواجه عالم المال والبنوك في عالمنا المعاصر تتعدى الحدود الجغرافية للدول ,حيث تاتي الضوابط الرقابية ومعايير كفاية راس المال وادارة المخاطر وكذالك البنوك المركزية في مختلف دول العالم بل انها تحتل اولى الاولويات في اهتمامات الرقابية فجاء اتفاق بازل 1 رغبتا من الدول الصناعية الكبرى في مزيد من المساواة في المعاملة لبنوكها المتواجدة في مختلف دول العالم ،وكان الغرض الاساسي من هذا التنظيم هو ضبط المنافسة بين بنوك الدول الصناعية المتقدمة وقد اعتمدت هذه المعايير لكفاية راس المال على معيار واحد للمخاطر بتحديد أوزان لهذه المخاطر وبالتالي لمعدل راس المال .

**1. تعريف لجنة بازل :**

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية سنة 1974 بسبب ارتفاع مديونية الدول النامية وعجزها عن السداد ،وهي لجنة استشارية فنية أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية ونشطت لجنة بازل للاشراف البنكي للحصول على الخبرة الاشرافية المجمعة من اعضائها والتي تمثلت في توجيه اشرافي مناجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة ، ويتمثل غرضها الأساسي في تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب وهي:

. فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع المشكلات الرقابية المصرفية.

. التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مرقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية .

. تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الامان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي و يحقق الاستقرار في الاسواق المالية العالمية ، ومن أجل ذلك كانت اتفاقية بازل الاولى ومن أهم أهداف لجنة بازل:[3]

1. تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث

2. إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف بحي تعمد بعض البنوك الى تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية .

---

[3] معمري فتيحة،وآخرون،نظام تسيير مخاطر القروض لدى البنوك التجارية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة أدرار،2019،ص 14.

3. استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية التي مكنت البنوك من تحقيق هوامش ربح عالية.

4. تحسين الاساليب الفنية للرقابة على اعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الاساليب بين السلطات النقدية المختلفة

5. العمل على إيجاد اليات مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي و تحرير الاسواق النقدية من البنوك

**اتفاقية بازل الاولى:**

اصدرت لجنة بازل في نهاية العام 1974 نداء الى البنوك المركزية تدعوها فيه للعمل على التقارب الدولي في تقيم راس المال البنوك بمعايير موحدة وأصدرت خلال عام 1988م اول معايير لرقابة المصرفية وأهمها معيار نسبة كفاية او ملاءة راس المال التي حددتها بحد ادنى قدره 8لمواجهة مخاطر الاتمان في البنوك، وطلبت هذه الأخيرة الالتزام بها وقد أطلقت على هذه المعايير بازل 1

فالعالقة المعدلة لحساب كفاية راس المال وهي كما يلي :

فيجب قياس المخاطر باستخدام منهج واحد 1* 2

كما ركزت لجنة بازل الأولى على خمس جوانب أساسية وهي:

- التركيز على المخاطر الائتمانية
  - تعميق الاهتمام بنوعية الاصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها
  - تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية
  - وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطرة الاصول
  - وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي

1. ومن النسب التي توصلت أليها اللجنة نسب الملاءة ونسب السيولة

**. نسب الملاءة**

لكن لخصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص التزاماتها اتجاه القطاع العمومي 8%التي يجب ان تمثل وضعت مراحل للوصول لهذه النسبة طبقا للأمر 74 –94 الصادر في 29–11–94 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية .

ويتم حساب نسبة الملاءة بالعلاقة التالية :[1]

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{صافي الاموال الخاصة}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 8\%$$

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الاجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الاجل

[1] معمري فتيحة،فنوغيل حسينة ،المرجع السابق ،ص 15.

وتهدف هذه النسبة من جهة الى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية ، على الدفع لأصحاب الودائع في اية لحظة ومن جهة اخرى تهدف الى:

. قياس ومتابعة خطر عدم السيول للبنوك والمؤسسات المالية ، بحيث تكون هده الاخيرة مستعدة لتسديد ديونها في اجل استحقاقها كما قسمت لجنة بازل راس المال الى شريحتين :

رأس المال الاساسي :وهو ما يسمى بصافي حقوق المساهمين و يتكون وفق سلطة النقد من راس المال المدفوع ، اضافة الى الاحتياطات القانونية والمعلنة

. راس المال المساند او التكميلي : والذي ابرز اهم نقاط القوة والضعف لكفاية راس المال لبازل واحد

**أ. نقاط القوة :**

. الاسهام في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي

. ازالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة حيث أدى الانتشار الواسع لتطبيق الاتفاق حول العالم الى انحسار الفروق في السياسات الرقابية

. المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير راس المال في المصارف

**ب . نقاط الضعف :**

. لم تعد نسبة راس المال المحتسبة وفق قواعد بازل مقياسا جيدا للوضع المالي للمصارف في جميع الحالات وذللك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الاسواق المالية خلال العقد الاخير .

. المنهجية المستخدمة لترجيح الاصول تتيح في افضل الاحوال مقياسا بسيطا وذا علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان فهذه المنهجية لا تراعي الفروقات بين عملاء المصرف الذين يصنفون ضمن نفس الفئة

. لا تاخد لجنة بازل بعين الاعتبار اثر التنويع في محفظة القروض ، لا تقترن بالأصول فقط وإنما أيضا بكفية توزيعها باعتبار ان التنويع يؤثر على حجم المخاطر الكلية .

**. الوقاية من المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل1**

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ قبل حدوثها عند منحه القروض فهو باخد دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حدتها ، لان احتمال تعرضه لها يبقى دائما وارد فالجزائر قامت بتطبيق في 1 جانفي 1992 النظم الاحترازية للوقاية من المخاطر الائتمانية وهذا وارد فالجزائر قامت بتطبيق في 1 جانفي 1992 النظم الاحترازية للوقاية من المخاطر الائتمانية وهذا تطبقا للأمر رقم09.11 الصادر بتاريخ 14-08 1991، والتعلق بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمنظمات المالية وتتمثل هذه الاجراءات في ما يلي :

أ. توزيع وتغطية المخاطر

ب نسبة الملاءة المالية

ج . متابعة الالتزامات

معالجة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل1:

في الواقع ان عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث ( عدم التسديد – وعدم الوفاء ) بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون ، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذللك لاسترجاع مستحقاته وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الاولى بعملية التحصيل فان تعثر ت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر .

**أ . تحصيل القروض :**

تعتمد وظيفة التحصيل على أربعة ركائز أساسية تتمثل في ما يلي:

1_رد الفعل

2- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع

3- التصاعد

4- تسيير الحسابات

ب- معالجة القرض .[1]

[1] معمري فتيحة،مرجع سبق ذكره،ص 18.

**المبحث الثاني : الدراسات السابقة**

**المطلب الاول : الدراسات العربية و الدراسات الاجنبية**

**الفرع الاول :الدراسات العربية**

**1)دراسة قاسيمي آسيا**

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسة 2008/ 2009 حول دراسة تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري حيث انطلقت من اشكالية مفادها كيف يمكن تبني نظام ضمانات يوفق بين تقليل المخاطر مع الحفاظ على تعظيم العائدات من الاقراض في البنوك بصفة عامة ،والقرض الشعبي بصفة خاصة ؟حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهجا تحليليا اقتصاديا وهو مزيج بين المزيج الوصفي الذي يصف الجهاز المصرفي ومنهج تاريخيا تحليليا يتناول تحليل بعض البيانات .وتوصلت الى النتائج التالية:

1. عند اصدار قرار الموافقة على منح القروض وهذا بعد الدراسة التي يقوم بها البنك التي تشمل النقاط التالية:

. التأكد من السمعة الجيدة للمقترض لدى مركزية المخاطر

. التقييم العلمي والموضوعي لقدرته على تسديد القرض في الاوقات المحددة .

. التحقق من قيمة و سلامة الضمانات المقدمة

2. يستند البنك عند ممارسته لنشاطه والمتمثل في منح القروض على المخاطرة ،والتي لا يمكن إلغاؤها نهائيا ، ولكن يمكن التخفيف من حدتها والتقليل من أثارها السلبي وذلك عن طريق الدراسة الجيدة لملفات طلبات القروض ،واحترام النظم الاحترازية التي تضعها السلطات النقدية والمتابعة المستمرة لنشاط المقترض.

**2) دراسة مرابطي نايرة، مرابطي أمال 2015- 2016**

حول دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتوج المحلي ، مذكرة التخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، حيث انطلقت من اشكالية مفادها ما مدى مساهمة القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتوج المحلي ؟ وتوصلت الى النتائج التالية :

* أهمية القروض الاستهلاكية بالنسبة للاقتصاد الوطني تكمن من خلال اعتماد الدولة الجزائرية بهده الوسيلة لاعطاء دفعة للاقتصاد الوطني من أجل توسيع عجلة النمو الاقتصادي .

-كون القروض الاستهلاكية موجة للمنتوج الوطني سوف يعطي ديناميكية ودفعة قوية يسرع دورة الاستغلال حيث ان القروض الاستهلاكية ستمكن المؤسسة الاقتصادية من خلال تحريك عملية البيع وزيادة رقم أعمالها والبتالي زيادة أرباحها .

*ان القروض الاستهلاكية تؤدي الى زيادة الطلب على السلع ، مما يعطي دفعة الى بروز المؤسسات انتاجية وزيادة الطاقة الانتاجية للمؤسسات الموجودة

*ان القرض الاستهلاكي سيؤدي في النهاية الى تخفيض الاسعار من خلال زيادة حجم المؤسسات وزيادة العروض على السلع، وفقا لقانون العرض والطلب فان الاسعار ستكون مقدور الافراد .

– أما الملاحظة الهامة تتمكن في انخفاض القدرة الشرائية بالنسبة للأفراد الدين يبالغون في أخد مثل هذا النوع من القروض حيث أن الاقساط المطالب تسديدها تأثر سلبا على قدرتهم الشرائية

**3)دراسة حمو ليلى ياسمينة ،جوعاك يمينة (2017 )**

حول تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ) مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية ،حيث انطلقت من إشكالية ما مدى نجاعة آليات إدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدة مخاطر القروض في البنوك التجارية ؟حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهجين ،الوصفي لوصف المخاطر وإدارتها للتقليل منها او تجنبها ،اما اسلوب دراسة الحالة لتحليل الجداول والمنحنيات .

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي:

*يعتبر البنك حلقة اساسية في تمويل مختلف المشاريع باعتباره يحقق تنمية الاقتصاد الوطني

*البنك عبارة عن وسيط بين المقترضين من خلال عملية الاقراض

*اتخاذ قرار التمويل لا يكون الا بعد دراسة البنك للمشروع وتقييميه.

*من اجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك الى اتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار ،وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حالة وقوعه.

**4)دراسة معمري فتيحة، فنوغيل حسينة 2018–2019**

حول دراسة نظام تسيير مخاطر القروض لدى البنوك التجارية (دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار) .انطلقت من إشكالية مفاداها ما هي تقنيات وإجراءات تسيير المخاطر البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار ؟حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري اما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على المنهج التحليلي وعلى دراسة ميدانية بالبنك محل الدراسة بحبث توصلت نتائج الدراسة الى:

البنك يسير وفق منهجية دقيقة لاسترجاع قروض التحدي المقدمة في آجال استحقاقها المحددة والوقاية والتحكم في المخاطر التي يواجهها البنك يعتمد على اجراءات مختلفة مثل طلب الضمانات بالإضافة الى المتابعة الحسنة للقرض للحد من مخاطر الائتمان أيضا .

. البنك يعتمد على اجراءات التعامل مع العملاء المتأخرين عن السداد عن طريق اتخاذه لإجراءات سليمة كالمتابعة الودية مثل التحاور مع الزبائن

. بالرغم من الاجتماعات التي يقوم بها البنك لقرارمنح الائتمان الا ان الخطر يبقى معاديا للقرض الى ان يقوم باسترداده من قبل الموظفين .

**5)دراسة طكوب مبروكة ،حمو سيدي حسناء 2018-2019**

حول تسيير مخاطر القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار للفترة ما بين 2014 -2017 انطلقت من اشكالية كيف يتم إدارة مخاطر القروض البنكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار ؟

وتوصلت الى النتائج التالية :

*تتمثل اهم المخاطر التي لها البنوك في مخاطر الائتمان والتي تعبر عن خطر عدم السداد وخطر التغيير في سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر التشغيل التي تربط عن قرب بأعباء وعدد الاقسام او الفروع وبعدد الموظفين وتشمل كذلك الخطأ البشري ،الغش والتزوير .

* مهمة ادارة المخاطر تتمثل في التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فبها على كافة المستويات بدقة وفاعلية ،وتتركز مهامها ايضا في التنسيق بين كافة الادارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم .

* يتولى مجلس الإدارة المسؤولية على الموافقة على استراتجيات مخاطر الائتمان وعلى مراجعتها وكدالك سياسات للإقراض في البنك ، بالمقابل تتحمل ادارة البنك العليا المسؤولية في تنفيذ السياسات الموافق عليها من مجلس الادارة وعل ضرورة تطوير السياسات والإجراءات سبيلا في تحقيق ادارة فاعلة لمخاطر الاقراض

* تطورت صيغ منح القروض بتطور الاقتصاديات وسبل الإقراض الا ان خطر عدم تسديد القرض لازال الهاجس الاكبر للبنوك عند اقراض متعا ميليها .

*هناك العديد من الاليات والنسب والطرق التي يستعملها البنك من أجل تقدير حجم خطر القرض واحتمال الغائه بشتى الطرق الممكنة.

**6) دراسة الفضة عبد الله ،حمو علي لخضر 2019**

حول القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي استنادا على معلومات مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار أنطلقت من اشكالية : كيف يمكن لعملية القرض البنكي ان يساهم في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي ؟ حيث أعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الدراسة التطبيقية أعتمدت على دراسة الحالة للمصالح الفلاحية وذلك صورة تحليلية واضحة من خلال دراسة مؤشرات التنمية ،وتوصلت الى النتائج التالية :

*تتيح القروض الفلاحية فوائد عديدة من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي .

*تلعب مديرية المصالح الفلاحية بولاية أدرار دور الوسيط بين طالبي قرض التحدي والبنك

*التعرف على مديرية المصالح الفلاحية محل الدراسة وأهم مصالحها على غرار مصلحة الاحصائيات الفلاحية

*التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

*يتعامل البنك عند منح القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد بإتخاد إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم البنك غير كافية لحمايته من المخاطر

*عدم الإستغلال الكامل والأمثل للمساحات الفلاحية الصالحة للزراعة، والتأخر الشديد في عمليات إستصلاحها وعدم الإهتمام من الإضرار البيئية .

**7)دراسة زايدي صبرينة ،2014، 2015**

حول ادارة وتسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة انطلقت من اشكالية مفاداها :ما هي الاليات والإجراءات التي تتبعها الادارة البنكية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالقرض ؟حيث اعتمدت على المنهج الوصفي الذي يصف الجهاز المصرفي ومنهج تاريخي وتوصلت الى النتائج التالية :

*الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تابعياتها من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل ،وذالك من حيث القيمة السوقية

*يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الاكبر من نشاطاتها ، فكان من الطبيعي إذن ان تخص مخاطر الائتمان بالاهتمام الاول من قبل المصارف والسلطات الرقابية ،وهو ما كان محور الاتفاق الاول للجنة بازل في 1988 حول كفاية راس المال ،هذا الاتفاق أعطى توجيهات للبنوك وللمراقبين خاصة بتقدير وقياس القروض لكشف مخاطر الائتمان

*ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الاساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر ، والذي يعتبر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

**المطلب الثاني : اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة**

**الفرع الاول : اوجه التشابه**

1. تتشابه دارسة حمو ليلى ياسمينة مع معمري فتيحة ،حول مخاطر الائتنمان في البنوك التجارية حيث ان البنك يسير ضمن منهجية دقيقة لاسترجاع قروض التحدي المقدمة في آجال استحقاقها المحددة ،ومن اجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك الى اتباع سياسات احتياطية مع العملاء المتأخرين عن السداد كالمتابعة الودية والحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حالة وقوعه.

2. تتشابه دراسة قاسيمي آسيا مع الفضة عبد الله ،حول تقديم القروض حيث يتعامل البنك عند منح القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد باتخاد اجراءات وقائية وذلك عن طريق الدراسة الجيدة لملفات طلبات القروض ،واحترام النظم الاحترازية التي تضعها السلطات النقدية .

**الفرع الثاني :أوجه الاختلاف**

1. تختلف دراسة مرابطي نايرة مع الفضة عبد الله ،حيث جاءت دراسة مرابطي نايرة حيث دراسة نايرة جاءت حول دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتوج المحلي ،كون ان القروض الاستهلاكية الموجه للمنتوج المحلي سوف يعطي ديناميكية ودفعة قوية يسرع دورة الاستغلال ،والمؤسسة الاقتصادية سوف يمكنها من تحريك عملية البيع وزيادة أرقام اعمالها وبالتالي زيادة ارباحها ،اما دراسة الفضة عبد الله جاءت حول القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي كون ان للقروض الفلاحية فوائد عديدة من اجل المساهمة في النمو الاقتصادي .

2. تختلف دراسة طكوب مبروكة مع دراسة زايدي صبرينة ،حيث ان دراسة طكوب مبروكة جاءت حول تسيير مخاطر القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتمثل اهم المخاطر لها خطر عدم السداد وخطر التغيير في سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر التشغيل التي تربط عن قرب بأعباء وعدد الاقسام او الفروع وبعدد الموظفين ، كما تتولى مجلس الادارة المسؤولية على الموافقة على استراتيجيات مخاطر الائتمان وعلى مراجعتها وكذلك سياسات للإقراض في البنك بالمقابل يتحمل ادارة البنك العليا المسؤولية في تنفيذ السياسات الموافق عليها من مجلس الادارة اما دراسة زايدي صبرينة جاءت حول ادارة وتسيير مخاطر القروض البنكية ،حيث ان الائتمان المصرفي يشكل الجزء الاكبر في معظم المصاريف فكان من الطبيعي اذن ان تخص مخاطر الائتمان بالاهتمام الاول من قبل المصارف والسلطات الرقابية وهو ما كان محور اهتمام الاتفاق الاول للجنة بازل حول كفاية راس المال.

**خلاصة الفصل**

توصلنا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل الى أن القروض المصرفية هي أساس النشاط البنكي وأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة. ويمكن تقسيمها الى قروض بضمانات وقروض بدون ضمانات كما تتطلب إجراءات ومعايير عند منحها تتمثل في دراسة طلبات الإقراض ، تحليل المركز المالي للزبون،التفاوض مع الزبون، سذاد القرض ومتابعته .

كما توصلنا أيضا الى إلى أن خطر عدم التسديد هو خطر ناتج عن إلتزام البنك بتمويل زبون بعد ذلك يصبح غير قادر على التسديد كما له مصادر خارجية متعلقة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد أو نشاط الشخص ومصادر داخلية متعلقة بالزبون بحد ذاته كما جاءت اتفاقية بازل 1 إلى تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وفتح المجال بين البنوك المركزية للتعامل مع المشكلات الرقابية وغيرها .

# الفصل الثاني
# دراسة حالة قرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأُدرار

**تمهيد:**

أعتبار البنوك من المنشآت الحيوية فإنها تواجه المخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد ولأجل تفادي النتائج السلبية لتلك المخاطر تضطر العديد من المؤسسات المالية إلى انتهاج طرق وأساليب التحوط ضد هذه المخاطر وذالك لضمان نجاح البنك واستمراره في السوق ويتحصل على عوائد مرضية ومخاطر متدنية .

في هذا لفصل سيتم تناول الدراسة الميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بهدف التعرف المخاطر الائتمانية (مخاطر عدم السداد)التي يتعرض لها البنك والتقنيات التي يتبعها لمواجهة هذه المخاطر أو التقليل منه كما سيتم التعرف على كيفية دراسة حالة مجموعة من القروض يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني :دراسة حالة قرض يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

## المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أدرار

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره البنوك التجارية الأخرى مؤسسة اقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية و كذلك التقلبات الناتجة من تغير هياكل التنظيم البنكي، كما أنه يهدف إلى تحسين مردوديته و ذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها كالقروض و اقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك.

### المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

#### الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة أدرار

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تسعى إلى التطوير والنهوض بقطاع الفلاحة حيث يكون للبنك الذي نشأ طبقا للمرسوم رقم 106/82بتاريخ 13/03/1982 تخصصه تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة ، كما أنه مؤسسة مالية اقتصادية وطنية تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على واقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى تحقيق أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي يتصف به البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة ، وبما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض .

لقد أخذ البنك بمبدأ اللا مركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض ومتابعته تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى48 ولاية على مستوى الوطن، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع

#### الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس ماله مليار دينار جزائري وعدد فروعه سنة 1985 إلى 185فرعاو29 مديرية جهوية وتطور الى أن أصبح رأس ماله ملياري ومئتين مليون دينار جزائري (22000.000.00دج)ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 293 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية سنة 2012م ورأس مالها (33000.000.00دج). [1]

1 - **تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار**

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعد ما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذالك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 82_106 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم خمسة عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقره الاجتماعي مسكننا لأحد الخواص مؤجر

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار ، بتاريخ 15 اوت 2020، على الساعة 14:30 .

بشارع العربي بن المهيدي بوسط ولاية أدرار وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انطوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها انذاك 60 عامل يتوزعون بين الوكالة والمديرية ، وتم في تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية لولاية أدرار و إستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998 م ،أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذالك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديرية ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة م 2001 تم استرجاع المديرية الجهوية بولاية أدرار وأطلق عليها اسم المجمع للاستغلال وتعمل الأن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 81 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية ،إضافة إلى قرابة 09 أفراد مابين متربص ومتمهن ،( وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذالك فهي تقوم بإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة في الولاية وعددها أربعة وهي على التوالي: "أدرار 252_ تيميمون 253_ رقان 254- وأولف 406 ).ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بادرار من بين المؤسسات البنكية الاكثر تمويلا بقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذالك بالنظر إلى طبيعة المنطقة. [1]

**المطلب الثاني : بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الأهمية والأهداف والمهام)**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مصرفية مالية يرتكز نشاطها على قبول الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية ) تحت الطلب وللأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض ( الائتمانات) بقصد الربح

**أولا : أهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

تتمثل أهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي :

- يعتبر مصدرا رئيسيا للتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسة .
- يعتبر من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تميز
- تتيح للمدخرين فرص متنوعة للاستثمار مدخراتهم .
- تحقيق مستويات متزايدة من الربحية .
- تحسين نوعية الخدمات من أجل خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا الزبائن وجلب المودعين .
- يساهم في خطط التنمية الاقتصادية .
- يساهم في امتصاص فئة البطالة من خلال منح القروض للزبائن (خاصة فئة الشباب )

**ثانيا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

1 مع رئيس مصلحة تحصيل القروض بتاريخ 2020/08/18 على الساعة 11:15.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن تلعب دورا أكثر دينامكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة ، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى وبذالك أصبح لزما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة تحديات التي تفرضها البيئة المصرفية .

ومن الأهداف المسطرة من طرف أدارة البنك ما يلي :

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .
- تحسين نوعية وجودة الخدمات .
- تحسين الخدمات المصرفية .
- تحسين العلاقات مع الزبائن .
- الحصول على أكبر حصة من السوق .
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدرا من الربحية .
- إعادة تنظيم الجهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الالي وتجديد الثروة وعصرنتها .
- إشراك الزراعة وتنمية حصته في مجال الإنتاج الوطني .
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات .
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم .

**ثالثا :مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

بعد التعديلات والإصلاحات التي طرأت على البنك لم تعد مهامها على تمويل المشاريع الزراعية بل تعدت ذالك لتشمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويمكن تلخيص أنشطة البنك فيما يلي :

- تقديم بطاقة الدفع الممغنطة ( الائتمانية ) .
- تقديم عروض بدرنات (BADR NAT) .
- تأجير الصناديق الجديدة وتنقسم إلى ثلاثة أصناف :صناديق صغيرة ،متوسطة ،كبيرة .
- فتح حساب بنكي سواء للأشخاص الطبيعيون أو المعنوين .
- فتح دفاتير الادخار بفائدة أة بدون فائدة .
- فتح دفتر الادخار للأشبال .
- منح قروض طويلة المدى .
- منح قروض الرفيق والتحدي .
- يتلقى الودائع الفورية والمؤجلة من أي شخص طبيعي أو معنوي .
- يقوم بجميع العمليات الدفع ويتلقاها نقدا أو بواسطة الصكوك والتحويلات والقروض المالية وغيرها من العمليات البنكية كما يقوم بتحصيل السندات للأمر والصكوك .

- يقوم بدور مراسلا لبنوك أخرى ويتولى عمل وكالات المؤسسات القرض الوطنية الأخرى .
- يساعد الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية في تنفيذ جميع عمليات القرض أو يتدخل في هذه العملية لحسابها الخاص .

- [1]

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار ، بتاريخ 15 اوت 2020، على الساعة 14:30 .

- **المطلب الثالث :شرح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**
- أولا: عرض الهيكل التنظيمي للبنك
- **الهيكـــل التنظيمـــي للمجمـــع الجهوي للاستغـــلال بأدرار 001***

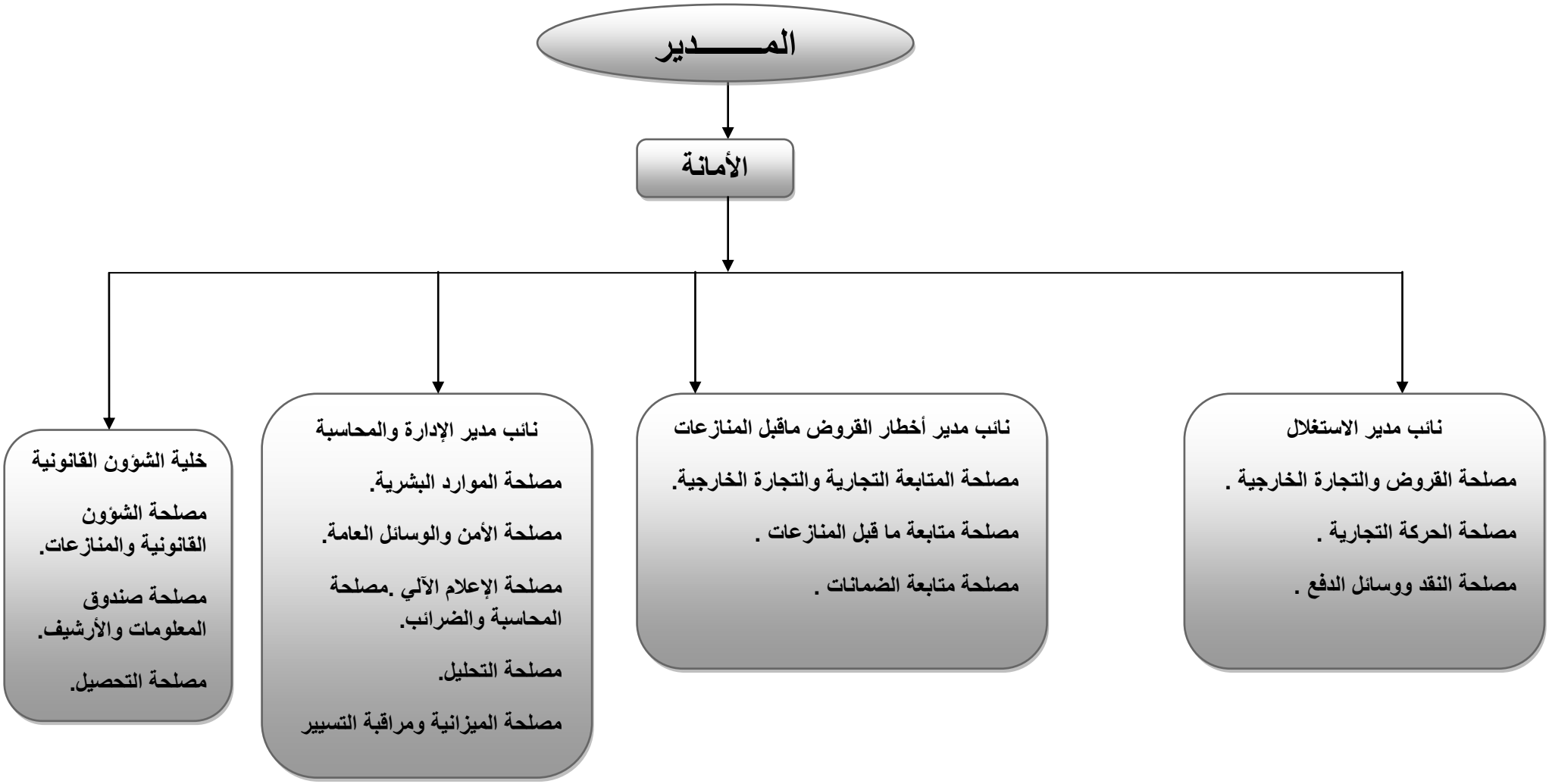

وتتمثل مهام كل مصلحة باختصار فيما يلي :

1) **المدير الجهوي** : هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذالك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح الآتية الذكر.

2) **السكرتارية:** ومكانه بجانب مكتب المدير مباشرة وذالك للتسهيل مهامه القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير .

3) **رئيس الدائرة الإدارية** : هي فرع من فروع المديرية الجهوية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والمادية والمحاسبة ،وهي تتضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهذه المديرية والوكالات التابعة لها.

ويتكون هذا الفرع من ثلاثة مصالح وهي :

أولا :مصلحة الدائرة الإدارية :

- مصلحة الموارد البشرية .
- مصلحة الأمن والوسائل العامة .
- مصلحة الإعلام الآلي.

إن هذه الدائرة تسير من طرف رئيس الدائرة تخول إليها المهام التالية :

- توفير وتطبيق القرارات والإجراءات المعمول به في البنك .
- تحديد ومتابعة الملفات الإدارية للموظفين .
- مراقبة وتطبيق الأنظمة والقوانين العمل ووفرة النصوص المتعلقة بها .
- تمثيل البنك أمام الهيئات الأخرى في إطار المهام المخول إليه.
- تسيير الشؤون التأديبية .
- تصفية كل الحسابات الأفراد المقبلين على التقاعد أو المتوفين .
- الأخذ بعين الاعتبار بكل ما له علاقة بتسيير الإعلام الآلي .
- متابعة كل ما يتعلق بالجانب الصحي والأمني .

4) **نيابة مديرية المحاسبة** : هي مصلحة تكمن مهمتها بضبط حسابات كل البنك حيث تقوم بحسابات كل الضرائب وتحصيلها وكذا الميزانية البنكية سواء كانت ميزانية صرف أو استثمار وأيضا مراقبة تسيير في الميزانية المدروسة .

كما أن لهذا الفرع ثلاثة مصالح هي :

- مصلحة المحاسبة والضرائب .
- مصلحة التحليل .
- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير .

**5) نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل النزعات :**

أنشئت هذه المديرية مؤخرا وهي تطلع إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذالك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات ،وتتمثل مهمته في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم للجدول امتلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم لالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاثة مصالح وهي :

- مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية .
- مصلحة المتابعة ما قبل النزعات .
- مصلحة متابعة الضمانات .

**6 ) نائب المدير المكلف باستغلال :**

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال، وذالك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات تم تدرس تلك الملفات وتقرر في اللجنة الخاصة في لجنة القروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذالك وفقا

المعايير الاقتصادية والمحاسبية

وتشمل ثلاثة مصالح وهي كالأتي :

- مصلحة القروض والتجارة الخارجية .
- مصلحة الحركة التجارية .
- مصلحة النقد ووسائل الدفع .

**7 ) خلية الشؤون القانونية :**

تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي حيث تتضمن ثلاثة مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات ومصلحة التحصيلات ومصلحة الأرشيف التي تعرف كما يلي :

أ – مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات :وهي مصلحة التي تقوم بكل مامن شأنه أن يدخل في إطار شؤون والدراسات والمنازعات المتعلقة بوكالات وهي المتواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

ب – **مصلحة التحصيلات** : يعرف التحصيل على أنه استفاء الدين عن طريق القضاء إما بالتنفيذ العادي أو التفيذي الجبري والذي يعطي للدائن الحق في تنفيذ على جميع الأموال المدينين سواء منقولة أو عقارية .

ج _ **مصلحة الأرشيف** : هو مجموعة الوثائق الحاملة ( الأخبار المنتخبة والمستلمة ) من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين أثناء ممارسة نشاط ما وهذا حسب قانون 88__09 المؤرخ في يناير 1988والمتعلقة بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ به من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة .

يقوم الأرشيف بالمهام المفوضة إليها مع التنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من طرف الإدارة وهي كالتالي :

- استقبال دفعات الأرشيف من طرف المصلحة الدافعة المتمثلة في (مصلحة المحاسبة ).
- السهر على السير الحسن داخل المصلحة .
- وضع مخطط للحفظ الوثائق الأرشيفية على مستوى المخازن .
- شرح وإعطاء توجيهات وتعليمات للباحثين والزوار .

مساعدة المتربصين خلال فترة التربص لإنجاز البحوث.[1]

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار ، بتاريخ 15 اوت 2020، على الساعة 14:30 .

**المبحث الثاني: التقنيات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لدراسة القروض الممنوحة**

قد يواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية أثناء عملية منح القروض أخطار عديدة تكون سببا في تعطيل نشاطاته ،لذالك يتخذ عدة إجراءات لتسيير تلك المخاطر.

**المطلب الأول : إجراءات إدارة القروض لمخاطر عدم السداد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

عندما يطلب شخص ما القرض من البنك يقوم البنك باتخاذ قرار منح الائتمان، محاولا الجواب على السؤال الذي يشغله بصفة دائمة هل الائتمان الممنوح يسدد أم لا؟ وتفاديا لهذه الحالة التي يقوم بها المصرف بعد إجراءات قبل وبعد منح الائتمان.

**الفرع الأول :اجرءات قبل وبعد منح الائتمان**

**1/ إجراءات قبل منح الائتمان**

وتتمثل فيما يلي :

يقوم البنك بأخذ معلومات عن الزبون من خلال ملئ استمارة تتضمن معلومات شخصية

تقدم هذه الاستمارة إلى البنك المركزي (البنك المشرف) من اجل التأكد من أن الزبون ليست لديه أي ديون أو سلفات لدى بنوك أخرى (قادر على الوفاء بديونه).

بعد التأكد من أن الزبون محل ثقة يقوم البنك بتقديم استمارة أخرى للزبون تتضمن عدة معلومات منها نوع القرض . مبلغ القرض . معدل الفائدة .

**2/ إجراءات بعد منح الائتمان**

بعد منح القرض يكلف البنك لجنة تقوم بإجراء مراقبة محلية للتأكد من أن الزبون قام باستثمار القرض في المشروع المتفق عليه،وفي حالة وجود العكس يلجأ البنك إلى اتخاذ قرارات

مثال: احد الزبائن قام بأخذ قرض من البنك من اجل تمويل مشروع زراعي،لكنه لم يستخدم القرض في تمويل المشروع بل قام بشراء سيارة، في هذه الحالة البنك يقوم بحجز السيارة إلى غاية مدة التسديد،وفي حالة انتهاء المدة والزبون لم يسدد البنك يأخذ البنك السيارة مباشرة . [1]

**الفرع الثاني : دراسة استباقية لتدنية مخاطر السداد.**

أولا : تقدير المخاطر والحصول على الضمانات .

تجد الإشارة إلى أن الشاب وبغرض حصوله على قرض في إطار تشغيل اسباب فإنه بعدة مراحل يمكن إجمالها في ما يلي:

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار ، بتاريخ 20 اوت 2020، على الساعة 15:30 .

تقديم ملف طلب القرض وذلك على مستوى الوكالة الوطنية لدعم الشباب وبعد دراسة الملف من قبل هذه الأخيرة يعرض على لجنة الانتقاء والمطابقة بحضور المعني

ملاحظة : هذه اللجنة تتكون من ممثلين عن البنوك المتواجدة على مستوى إقليم الولاية وممثلين عن بعض الإدارات كالسجل التجاري والولاية والدائرة وتعقد بالنسبة للشاب المستفيد في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فقط أما بالنسبة للتأمين على البطالة فتعقد الجلسة بمركز الوكالة نفسها كذلك بالنسبة للقرض المصغر .

بعد أن يقوم طالب القرض بعرض موجز للمشروع معبرا عن سبب اختياره وأهميته ودوره في التنمية المحلية مبرزا أيضا مدى الإقبال على المشروع وغيرها محاولا إقناع أحد ممثلي البنوك الحاضرة لتمويل مشروعه واختياره وفقا للمدونة ونظام التخصص البنكي (مع العلم أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مختص في المجال الفلاحي وكل ما هو مرتبط بهذا النشاط ).

بعد هذا الاختيار تقوم الوكالة بإرسال الملف إلى البنك الذي قام بالموافقة على التمويل والذي يقوم بدراسة الملف من جديد وفقا للمعايير والمعطيات البنكية وطلب إنجاز الضمانات وذلك بعد استلام مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وإيداع المساهمة الشخصية للشباب بحسابه البنكي الذي يقوم بفتحه لدى الوكالة بحيث ان هذه الضمانات تتكون مما يلي:

**الضمانات التحفظية أو الاحترازية :**

- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء .
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء.
- شهادة ملكية أو مقرر استغلال الأرض الفلاحية بصفة رسمية من قبل التعاونية .
- محضر زيارة ميدانية لمحل مزاولة النشاط محرر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الضمانات الحقيقية الحاضرة

- إمضاء سندات الامر الحاملة لقيمة القرض ممضاة وموقعة من طرف المقترض وعليها طوابع جبائية بقيمة 20 دج لكل سند.

**المساهمة الشخصية .**

- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- إمضاء رسالة سقوط أجل القرض .
- تعهد توثيقي برهن العتاد المملوك الذي سيتم اقتنائه (محل القرض)

- تعهد توثيقي بالتأمين على العتاد محل أو موضوع القرض مع بوليصة التأمين محرر لصالح البنك لاستحقاق التعويض على التأمين في حالة حصول على أي مخاطر .
- وكالة توثيقية تعطي الحق للبنك بالرهن والتأمين وإعادة التأمين في حالة عدم قيام الزبون بذلك
- وثيقة المساهمة في صندوق ضمان أخطار القرض .
- بعد إحضار كل هذه الضمانات يستلم المقترض الشيكات التي تمثل 30% من قيمة كل فاتورة شكلية بغرض حجز العتاد على مستوى الممول ثم يقوم باستلام الشيك بقيمة 70% المتبقية بعد تسليم الفاتورة النهائية.

**ثانيا المتابعة الودية وتحقيق الضمانات للتقليل من المخاطر**

تقوم بهذا الدور المديرية التي تم إنشائها مؤخرا وهي نيابة المديرية المكلفة بمتابعة أخطار القروض ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في المتابعة التدقيقية للملفات التابعة لكافة الوكالات التابعة للمجمع الجهوي عن طريق متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض ومتابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر . وتسعى إلى تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة

ولعل اهم دور تعنى به هو تحصيل الضمانات المتمثلة في التعهدات بالرهن والتأمين من خلال تقديم إعذارات واستدعاءات وكذا القيام بمعاينات ميدانية وزيارات مفاجئة للمؤسسات المصغرة ومشاريع الشباب الهدف منها الحد والتعرف على :

1- الخطر المتعلق بالمدين نفسه والذي يكون مرتبط بالحالة المالية،الصناعية والتجارية للمنشأة،الأهلية التقنية أو لسلوك مسيرها وهو ناجم عن سوء التسيير والتقدير من طرف رئيس المنشأة لهذه الأخطار الفلاحية،تجارية،مالية كما يمكن أن تكون سبب عناصر غير متوقعة .

2- الخطر المتعلق بقطاع نشاط المستفيد : غالبا ما ينجم هذا الخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من ظواهر اجتماعيا ويسمى أيضا :خطر وظائفي أو مهني .

3- الخطر الناتج عن أزمة عامة :يؤثر هذا النوع من الأخطار تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة كاملا.

مثال:الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، أزمة الرهون العقارية 2008،أزمات انخفاض أسعار البترول ...الخ .

**ثالثا:المتابعة القضائية والتنفيذ على الضمانات**

**1- المتابعة للحصول على التعويض على مستوى صندوق ضمان أخطار القروض**

- بعد ان يصبح المقترض مدين تبعا لجدول اهتلاك القروض .

- يرسل البنك إلى ممثل صندوق ضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لأول مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة إلى مقر مزاولة المشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض .

وإذا أصبح المقترض مدينا بالمستحقة الثانية تبعا لجدول إهتلاك القرض يرسل البنك إلى ممثل صندوق الضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لثاني مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة ثانية إلى مقر مزاولة النشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض .

- إذا لم يقم المقترض بتسديد المستحقين فإن البنك سيقوم بتقديم طلب التعويض إلى الصندوق .

**2- المتابعة القضائية للمقترضين لتحصيل القروض**

تتخذ هذه المتابعة عدة طرق حسب وجود الضمان من عدمه وحسب نوع الضمان المتضمن للملف وتقوم بذلك مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للاستغلال .

أ/ في حالة عدم وجود ضمان ترفع دعوي قضائية ضد المدين أمام المحكمة القسم التجاري طبقا للإجراءات المنصوص عليها حسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

ب/ استعمال سند الأمر أمر الأداء .

ج/ التنفيذ على العقار المرهون بتطبيق المرسوم 132/06.

د/التنفيذ على المنقولات والمحلات التجارية والسيارات المرهونة بتطبيق نص المادة 124 من قانون النقد والقرض .

**الشكل رقم 1: جدول يوضح احتياطات استباقية عند تقديم القرض لتدنية المخاطر**

| | | | |
|---|---|---|---|
| اللقب ..... | | الإسم | |
| رقم الحساب ..... | | الوكالة | |
| رقم الملف ..... | | التاريخ | |
| مدة الإهلاك | 06 شهر | مدة التأجيل | 24 شهر |
| المدة | سنوية | فائدة مدعمة | |
| مبلغ القرض الإجمالي | 3.599,999,97 | تاريخ بداية الاستفادة | |
| المبلغ المستهلك | 3.599,999,97 | تاريخ نهاية الاستفادة | |

| التاريخ | الإهتلاك | المبلغ الإجمالي | الفائدة | الرسم | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 2015/03/31 | 3.599,999,97 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| 2016/03/31 | 3.599,999,97 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| 2017/03/31 | 3.599,999,97 | 719.999.99 | 0.00 | 0.00 | 719.999.99 |
| 2018/03/31 | 3.879,999,97 | 719.999.99 | 0.00 | 0.00 | 179.999.99 |
| 2019/03/31 | 2.159,999,99 | 719.999.99 | 0.00 | 0.00 | 737.135.99 |
| 2020/03/31 | 1.440.000.01 | 719.999.99 | 14.400.00 | 2.736.00 | 728.568.01 |
| 2021/03/31 | 720.000.01 | 720.000.00 | 7.200.00 | 1.368.00 | 728.568.01 |
| المجموع | | 3.599.999.97 | 21.600.00 | 4.104.00 | 3.625.703.97 |

المصدر: بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

**المطلب الثاني: دراسة حالة** مجموعة من القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يستقبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الزبائن طالبي القرض وذالك بمنحهم القرض ألا أن البنك يواجه خطر عدم التسديد .

**الفرع الأول: دراسة حالة قرض في إطار التأمين على البطالة "قرض تم إرجاعه 100%** "

**أولا:** بطاقة فنية

**المستفيد:** شاب,ع ,تاجر .

**نشاط المؤسسة** : نقل الضائع ,

**تاريخ الإنشاء**:21 –06–2009,

**العنوان** :في أدرار

**تاريخ طلب القرض:** الطلب كان في سبتمبر 2009.

**مانح القرض** : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ,شركة ذات أسهم رأسمالها 33000,000,000دج مقرها الاجتماعي بالجزائر ممثلة محليا بالمجموعة الجهوية للاستغلال أدرار 001 الكائنة بساحة الشهداء أدرار 001.

طبيعة القرض: قرض استثماري متوسط المدى في إطار التأمين على البطالة .

ثانيا ملف القرض :

**إجراءات منحه** : قصد حصوله على قرض تقدم الشاب (ب,ع) البالغ من العمر 39 سنة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف يتضمن الوثائق اللازمة مثل هذه الحالات ويتضمن ما يلي :

- طلب خطي يتضمن مبلغ القرض المطلوب والضمانات المقترحة لتغطية القرض .
- شهادة ميلاد المعني .
- بطاقة الإقامة أو الموطن المختار للمراسلة .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لعمال الأجراء .
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لعمال غير الأجراء .
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف الجبائي .
- الفاتورة النموذجية للسيارة المقتناة من شركة هيونداي
- الفاتورة النموذجية للتأمين على السيارة المقتاة من الشركة الجزائرية للتأمينات
- الدراسة التقنية للمشروع والذي يتضمن القيمة الإجمالية للاستغلال الإجمالي للقرض 1,848.301,04, دج محل القرض ,شراء سيارة للنقل البضائع .
- **المقتنيات :**

| طبيعة المقتنيات | القيمة |
|---|---|
| - سيارة | - 2,465,000,00دج |
| - التأمين على السيارة | - 177,843,17دج |

**الخطوات التي يتبعها ملف قرض الاستغلال:**

أ – بعد تقديم الشاب لملف القرض وبعد دراسته من طرف مصلحة القروض ,فإن هذه الأخيرة تحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه إلى جانب رأي موظفي مصلحة القروض وهذا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة لذالك.

ب – المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك وهو إدارة المجموعة الجهوية للاستغلال التي تقوم بدورها حيث يقوم مديرها بإبداء رأيه فيما يخص هذا القرض.

ج – يقوم مدير المجموعة الجهوية للاستغلال باعتباره رئيسا للجنة القروض المتكونة من نائب المدير المكلف بالاستغلال ونائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض من قبل المنازعات القضائية ورئيس دائرة الشؤون الإدارية والمحاسبة للملف وإبداء رأيهم ومناقشة الضمانات المقدمة.

د – في المرحلة الأخيرة بعد دراسة لجنة القرض لملف القرض فإنه يحول إلى مصلحة القرض لتحرير رخصة القرض.

- صلاحيات لجنة القرض :
- دراسة طلبات لتمويل كل الاستغلال والاستثمار وإعطاء الموافقة الأولية للمدير .
- يقدم نائب المدير المكلف بالاستغلال بالموافقة أو الرفض إلى مدير الوكالة .
- وفي أخر مرحلة يقدم رد إلى الشاب طالب القرض من طرف مدير الوكالة .

**ثانيا :التحليل المالي لملف القرض وخلاصة الدراسة :**

بعد تقييم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق اللازمة الإدارية منها والمحسا بية والمالية والضريبية بالإضافة إلى طلب القرض مكتوب على ورقة وموقع عليها من قبل شخص واحد مؤهل يدرس هذا الطلب أو على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها على تلبية الطلب في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف [1].

أما في حالة عدم قدرة البنك على تلبية الطالب للقرض لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنه ترسله إلى المستويات الأخرى السابقة الذكر .

**1 – التحليل المالي بملف القرض :** على مستوى قسم القروض في البنك يقوم العامل المسؤ ول عن هذا القسم بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المستفيد والمذكور سابقا ,وقصد معرفة ربحية أمواله الخاصة ونسبة تغطية الأموال الخاصة للديون و كذالك المردودية المحققة السابقة في حالة وجودها .

**2 – خلاصة الدراسة ورد البنك "القبول ":**

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي :دفع قيمة القرض المقدر ب 1,848,901,04دجدج والذي يتوجب على المستفيد إعادته في مواعيد الاستحقاق ,وكان رد البنك قبول طلب
المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى طلب القرض صادر بتاريخ 30–11–2009تضمنت ما يلي : مبلغ القرض الممنوح 1,848,901,04 دج أما فيما يخص الضمانات فيجب إحضارها طبقا لما يلي:

- **الضمانات الحاضرة :**
- سند أمر حامل المبلغ الدين
- تعهد برهن السيارة المقتاة بمناسبة القرض والتأمين عليها ضد جميع الأخطار ,مع اكتتاب بوليصة التأمين لصالح البنك.

[1] مقابلة شخصية مصلحة القروض,موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في أدرار ,17–08–2020, 14:30

- شهادة عدم انتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء .
- شهادة عدم انتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء .
- وكالة توثيقية للبنك للقيام بإعادة التأمين.
- إمضاء رسالة سقوط أجل القرض ملحق.
- شهادة عدم الانتساب لصندوق ضمان الأخطار القروض .
- المساهمة الشخصية بمبلغ 26,404,30دج.
- المساهمة الخاصة بالتأمين على البطالة,765,724,71 دج.

**الضمانات "الغير الحاضرة "المرحلة ما بعد استلام القروض :**

- رهن السيارة "التأمين على السيارة ضد جميع الأخطار مع بوليصة التأمين لصالح البنك .
- تسجل هذه الموافقة أو رخصة القرض ,كما يسجل فيها المعلومات السابقة الذكر وهي تمثل شروط منح القرض وكل ما يتعلق بإجراءات التسديد ونسبة الفائدة المطبقة وغرامة التأخير وغيرها من الشروط الخاصة بالبنك .
- أما فيما يخص رسالة القبول والتي تمنح للمقترضين على مستوى الوكالة بعد توصلهم مباشرة برخصة القرض وهذا من أجل إحضار الضمانات المطلوبة منه في أقرب وقت ممكن .
- بعد إحضار جميع الوثائق والضمانات المطلوبة فإن المكلف بالملف على مستوى الوكالة يقوم بإيقاذ الملف إلى المجموعة الاستغلال وبالضبط لدى مصلحة الشؤون القانونية .

لتثبيت هذه الضمانات أي دراسة مدى قانونيتها و مطابقة الضمانات والوثائق مع رخصة القرض من طرف مدير المجموعة الجهوية للاستغلال والمكلف بالمصلحة وبعد إيجاد هذه الوثائق إلى الوكالة يقوم المكلف بمصلحة القرض بتحرير اتفاقية القرض .

بناءا على كل المعطيات السابقة يمنح للمقترض شيكات بنكية بعدد الفواتير الشكلية التي يتم إحضارها إلى البنك مقابل الحصول على جميع مقتنياته ومن ثم مباشرة انجاز المشروع المتفق عليها

- حيث أن المقترض قام بتسديد الدين في أجال تبعا لجدول اهتلاك القرض .

**الفرع الثاني :** دراسة حالة قرض تم إرجاعه بنسبة 70%.

أولا : بطاقة فنية

**المستفيد :**شاب ,م ,ع , فلاح .

**نشاط المؤسسة :** زراعة أرض فلاحية .

**العنوان :**س,س,ف أدرار .

تاريخ طلب القرض :الطلب كان في 06,07,2019

**مانح القرض** : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ,شركة ذات أسهم رأسمالها 33000,000,000دج مقرها الاجتماعي بالجزائر ممثلة محليا بالمجموعة الهوية للاستغلال أدرار 001 الكائنة بساحة الشهداء أدرار 001.

طبيعة القرض :قرض استثماري متوسط المدى في إطار التأمين على البطالة .

**ثانيا:** ملف القرض

**إجراءات منحه** : قصد حصوله على قرض تقدم الشاب (م,ع) البالغ من العمر 23 سنة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف يتضمن الوثائق اللازمة مثل هذه الحالات ويتضمن ما يلي :

- طلب خطي يتضمن مبلغ القرض .
- شهادة ميلاد المعني .
- بطاقة الإقامة .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- شهادة عمل .
- نسخة من بطاقة التعريف الجبائي .
- الفاتورة النموذجية للعتاد المقتنة
- الفاتورة النموذجية للتأمين على العتاد
- الدراسة التقنية للمشروع والذي يتضمن القيمة الإجمالية للاستغلال 1.280.874.46دج
- القيمة الإجمالية للقرض :986.612.12دج محل القرض اقتناء جرار .[1]

| طبيعة التقنيات | القيمة |
|---|---|
| - جرار الفلاحي | 950,952,25دج |
| - عربة | 186,300,00دج |
| - التأمين على السيارة | 68,972,88دج |

**الخطوات التي يتبعها قرض ملف الاستغلال وصلاحيات لجنة القرض والتحليل المالي بملف القرض نفسها في الحالة السابقة**

- **خلاصة الدراسة ورد البنك (القبول )**

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي :دفع قيمة القرض المقدر ب 986,612,12دج والذي يتوجب على المستفيد إعادته في مواعيد الاستحقاق ,وكان رد البنك قبول طلب المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى

[1] مقابلة شخصية مصلحة القروض,موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ,في 2020-08-20 .14:05.

طلب القرض صادر بتاريخ 2009-12-30 تضمنت ما يلي : مبلغ القرض الممنوح 986,612,12دج أما فيما يخص الضمانات فيجب إحضارها طبقا لما يلي:

- **الضمانات الحاضرة :**
- سند أمر حامل المبلغ الدين
- تعهد برهن السيارة المقتاة بمناسبة القرض والتأمين عليها ضد جميع الأخطار ,مع اكتتاب بوليصة التأمين لصالح البنك.
- شهادة عدم انتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء .
- شهادة عدم انتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء .
- وكالة توثيقية للبنك للقيام بإعادة التأمين.
- إمضاء رسالة سقوط أجل القرض.
- شهادة عدم الانتساب لصندوق ضمان الأخطار القروض .
- المساهمة الشخصية بمبلغ 64,043,72 دج.
- المساهمة الخاصة بالتأمين على البطالة 320,218,72 دج.
- عقد إيجار لمحل تجاري لمدة 5 سنوات .

**أما فيما يخص الضمانات الغير الحاضرة مذكورة في الحالة السابقة .**

ألا أن الزبون لم يتم إرجاع إلا مبلغ 70بالمئة من قيمة القرض مما استدعى إلى متابعة قضائية وقد تم اتفاق على تسديد المبلغ المتبقي من القرض لمدة ستة أشهر من تاريخ التعهد حسب جدول الاهتلاك.

**الفرع الثالث : دراسة حالة قرض في إطار التأمين على البطالة (قرض لم يتم إرجاعه )**

**أولا:** بطاقة فنية

**المستفيد:** شاب ع,م,تاجر .

**نشاط:** نقل البضائع .

**العنوان:** ف أدرار .

**تاريخ طلب القرض :** 2010-09-05 .

**مانح القرض :** بنك الفلاحة والتنمية الريفية ,شركة ذات أسهم رأسمالها 33000,000,000دج مقرها الاجتماعي بالجزائر ممثلة محليا بالمجموعة الهوية للاستغلال أدرار 001 الكائنة بساحة الشهداء أدرار 001.

**طبيعة القرض:** قرض استثماري متوسط في إطار التأمين على البطالة .

**ثانيا: ملف القرض**

**إجراءات منحه:** قصد حصوله على قرض تقدم الشاب (ع,م ) البالغ من العمر 25 إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف يتضمن الوثائق اللازمة في مثل هذه الحالات ,ويتضمن ما يلي :

- طلب خطي يتضمن مبلغ القرض المطلوب والضمانات المقترحة لتغطية القرض .
- شهادة ميلاد المعني .
- بطاقة الإقامة أو الموطن المختار للمراسلة .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لعمال الأجراء .
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لعمال غير الأجراء .
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف الجبائي .
- الفاتورة النموذجية للعتاد المقتني
- الفاتورة النموذجية للتأمين على العتاد
- الدراسة التقنية للمشروع والذي يتضمن القيمة الإجمالية للاستغلال الإجمالي للقرض 5,181,000,00دج محل القرض اقتناء العتاد.[1]

**الخطوات التي يتبعها قرض ملف الاستغلال وصلاحيات لجنة القرض والتحليل المالي لملف القرض نفسها**

**خلاصة الدراسة ورد البنك (القبول )**

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي :دفع قيمة القرض المقدر ب 181,000,00دج والذي يتوجب على المستفيد إعادته في مواعيد الاستحقاق ,وكان رد البنك قبول طلب المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى طلب القرض صادر بتاريخ 2010-12-05 تضمنت ما يلي : مبلغ القرض الممنوح 5,181000,00دج أما فيما يخص الضمانات فيجب إحضارها طبقا لما يلي:

**الضمانات الحاضرة :**

- إمضاء سند الأمر
- المساهمة الشخصية تقدر ب 103,620,00دج .
- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ب 1,450,680,00دج .
- وثيقة المساهمة في الصندوق ضمان أخطار القرض .
- إمضاء اتفاقية القرض

[1] مقابلة شخصية مع مصلحة القروض,موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في أدرار ,2020- 08-24, 14:25 .

- والضمانات الغير الحاضرة مذكورة سابقا في الحالة الأولى .
- **الإجراءات الودية :**
- الإستدعاءات الودية عن طريق رسالة موص عليها بالعنوان.
- الاتصالات بالزبون بشتى الطرق الهاتف ,الانترنت, الايمايل .....إلخ.
- زيارات ميدانية إلى محل مزوالة النشاط على مشاكل النشاط وتقدمه ,وتحصيل الضمانات المتمثلة في الرهون والتأكد من وجود العتاد وإحصاء العتاد الغير المرهون لاستعمالها عند الضرورة
- التأكد من إجراءات التأمين .
- محاولة إقناع المدين بإمكانية تجديد الدين أو الاستفادة من تأجيل التسديد والذي يتلف من قرض إلى أخر .
- الإجراءات القضائية : تتخذ هذه الإجراءات لعدة طرق :

في حالة وجود الضمان يتم إتباع التحصيل على الضمان .

- إجراءات أمر أداء المنصوص عليه ضمن قانون الإجراءات المدنية والإداري وهي استعمال سندات الأمر مباشرة أمام رئاسة المحكمة .
- التحصيل باستعمال الرهن الخاص بالمنقول أو المحل التجاري, وذالك استنادا إلى قانون النقد والقرض والمادة 124 وذالك عن طريق استصدار أمر.
- التحصيل عن طريق رفع دعوة قضائية أمام القضاء التجاري طلقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارة وذالك في الحالات التي لا يملك البك أي ضمان يلجأ إلى حل رفع دعوة قضائية .
- التحصيل عن طريق اللجوء إلى رفع دعوى جزائية أمام القضاء الجزافي طبقا لقانون العقوبات في الحالات التي لا يجد البنك الضمانات التي يتحصل عليها أو التحويل وجهة القرض أو تبذير أموال مرهونة أو محجوز أو خيانة الأمانة أو حالة النهب والاحتيال

**خلاصة الفصل :**

بعد الدراسة الميدانية لكيفية معالجة مخاطر القروض المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتبين لنا أن هذا البنك يتعرض خلال ممارسته لنشاطه البنكي إلى عدة مخاطر منها خطر عدم التسديد وعليه يقوم البنك باتخاذ إجراءات عديدة من أجل استرداد أمواله منها إجراءات وذية وأخرى قضائية.

إضافة إلى أنه تم التعرف في هذه الدراسة على جميع الوثائق الضرورية اللازمة والمكونة لملف طالبي القرض التي يجب على صاحب المشروع أن يقدمها للبنك مع الضمان الذي يعطي للمصرف تأمينا ضد مخاطر عدم السداد كما أنه يساعد المصرف على استلام حقوقه عندما يعجز الزبون عن السداد.

## خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر التسديد نستنتج ان عملية القروض المصرفية هي عملية حيوية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وأساس النشاط البنكي وعمله ،لذلك أصبح الاهتمام بهذه العملية اهتماما كبيرا لتطوير الاقتصاد بلد ما لأن هدف إدارة إي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح من أجل التوظيف المستقبلي لأمواله واستثمارها في مشاريع جديدة

إلا أن هناك مخاطر يمكن التعرض لها في هذا الإطار رغم الضمانات التي يشترطها البنك وتتمثل في خطر عدم التسديد لذا أوجب عليه إيجاد سياسة أقراص تكون فعالة وناجحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة وتفادي أو تقليل المخاطر من جهة أخرى . وهنا تجدر الإشارة الإجابة على الإشكالية المطروحة .

**اختيار الفرضيات**

**الفرضية الأولى :**

تعتبر القروض المصرفية النشاط الرئيسي للبنوك لأهميتها البالغة في الاقتصاد المحلي والعالمي وتم إثبات صحتها .

**الفرضية الثانية :**

يمكن لإدارة القروض المصرفية أن تتحكم في خطر عدم التسديد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذه الفرضية صحيحة

لا يمكن لإدارة القروض المصرفية أن تتحكم في خطر عدم التسديد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذه الفرضية ليست صحيحة

**الفرضية الثالثة :**

من بين الآليات التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتفادي مخاطر عدم السداد هي المتابعة الودية والقضائية وهذه الفرضية صحيحة

**نتائج الدراسة المتوصل إليها :**

*يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار قبل منحه القروض بتجميع معلومات حول العميل( فيما يخص الخبرة، السمعة، سلامة الذمة القانونية في حالة ما إذا كان المقترض لديه شبهة قانونية يتم رفض الملف ).

*لا يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند استرداد أمواله من زبائنه إلى التحصيل القانوني مباشرة وإنما يقوم بإجراءات ودية قبل كل شيء

*الوقاية والتحكم في المخاطر التي يواجهها البنك يعتمد على إجراءات مختلفة مثل طلب الضمانات بالإضافة إلى المتابعة الحسنة للقرض للحد من مخاطر الائتمان.

*في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد تقديم الشخص لملف طلب القرض وبعد دراسته من طرف مصلحة القروض، فإن هذا الأخير ستحوله مباشرة الى إدارة الوكالة اين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض او عدمه إلى جانب رأي موظفي مصلحة القروض وهذا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة.

**التوصيات:**

*يجب على البنك إتباع سياسات جديدة للحد من المخاطر واستحداث مصالح يكون هدفها التحكم في درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك وذالك من خلال قياس وتقدير حجمها للحد منها .

*يجب أن يكون منح الائتمان في البنوك الجزائرية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الاعتماد على الضمانات كأساس لاتخاذ القرار الائتماني .

*تكوين العنصر البشري وذالك من خلال الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة التي تمكن السلطة الرقابية من قياس المخاطر داخل البنوك.

*وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور والذي يساهم في توفير المعلومات اللازمة حول طالبي القرض ويسمح بالمتابعة المستمرة للقروض الممنوحة واتخاذ الإجراءات الملائمة لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد .

*ضرورة التعاون بين المصارف في منح القروض الضخمة وذالك توزيعا للمخاطر .

**الآفاق المستقبلية:**

**إن** موضوع القروض المصرفية موضوعا شاسعا لذا وجب الاهتمام والبحث فيه أكثر فمن النقاط التي يجب الوقوف عليها :

- الأنظمة المعلوماتية ودورها في معالجة مخاطر القروض
- تسيير المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل 2 و 3.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**الكتب:**

1- بخراز يعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون الجزائر ،ط3،2005.

2- خالد وهيب الروي،العمليات المصرفية الخارجية،عمان،دار المناهج للنشر والتوزيع،ط1، 2009.

3- رضا صاحب آبو حمد آل علي،إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،در الفكر ،عمان،ط1، 2002.

4- مهند حنا نقولا عيسى،إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ،عمان دار ،دار الراية،ط1، 2010.

5- الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،ط 7 ،2010.

**مذكرات:**

6- قاسيمي آسيا،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم لبقروض في البنك ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستر في علوم التسيير،جامعة بومرداس،2009.

7- معمري فتيحة، فنوغيل حسنية ،نظام تسيير مخاطر القروض لدى البنوك التجارية ،دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة أدرار،2019.

8- مرابطي نايرة، مرابطي آمال، دور القروض الإستهلاكية في تشجيع المنتوج المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة احمد دراية ادرار، 2015-2016.

9- طكوب مبروكة، حمو سيدي حسنة، تسيير مخاطر القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار للفترة مابين 2014-2017) جامعة احمد دراية ادرار ، 2018-2019.

10- زايدي صبرينة ، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية،( دراسة حالة القرض الشعبي وكالة البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي امحند أولحاج البويرة، 2014-2015.

11- الفضة عبد الله ، حموا علي لخضر، القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي، مدكرة ماستر اكاديمي شعبة العلوم التجارية، جامعة احمد دراية ادرار ، 2018-2019.

12- حمو ليلى ياسمينة ،جوعاك يمينة ،تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار من 2012.2016 )،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة أحمد دراية بأدرا ر، 2016_2017 .

**المقابلات الشخصية:**

13- مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار ، بتاريخ 15 اوت 2020.

**الملخص :**

يهدف هذا البحث إلى دراسة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد التي تتعرض البنوك التجارية وكيفية مواجهته ،وإلقاء الضوء على ماهية القروض المصرفية وإجراءات منحها ،ثم استعراض( مخاطر الائتمان )المتعلقة بخطر عدم السداد مع تقييم لجنة بازل لهذه المخاطر وأخيرا قيا منا بدراسة ميدانية تتمثل في دراسة حالة قرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار والتعرف بالآليات والإجراءات المعمول بها لديه للحد من هذه المخاطر.

**الكلمات المفتاحية:**

القروض المصرفية،عدم التسديد،الضمانات،المخاطر.

**Abstract**:

This research aims to study the management of bank loans and how to control the risk of payment to which commercial banks are exposed and how to confront it ,shed light on the nature of loans and the procedures for granting then ,and then review the credit risks related to the risk of non-payment with the basel1 committee's assessment of these risks.

Finally, we carried out a field study of a loan for the Bank for Agriculture and Rural Development in Adrarand to identify the mechanisms and procedures in place for it from these risks.

**Key words:**

Bank loans –Non-payment –Guarantees-Risk.